دراسة تقييمية لطبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك التجارية –البنك الوطني الجزائري أنموذجا–

Evaluative Study of the Nature of the Relationship between Risk Management and Financial Performance in Commercial Banks -National Bank of Algeria as Model-

ط.د غيدي أمال [1*]، عامر بشير [2]

[1] مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر– جامعة البليدة 2 (الجزائر)، eea.ghidi@univ-blida2.dz

[2] مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر–جامعة البليدة 2 (الجزائر)، bameur@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 12 /2024/02 تاريخ القبول: 28 /2024/05 تاريخ النشر: 01 /2024/06

ملخص: سعت الدراسة إلى تقييم طبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر، والأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، من خلال تحليل أثر كل من مؤشرات المخاطرة، ومؤشرات الأداء المالي، وتأثير تكاملهما معا على أداء البنك، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي كونه الأنسب لأغراض الدراسة، بالاعتماد على التقارير المالية للبنك في الفترة (2014–2021)، وأسفرت الدراسة إلى حزمة من النتائج أبرزها، وجود علاقة تكاملية بين مؤشرات المخاطرة المالية، ومؤشرات الأداء المالي داخل البنك الوطني الجزائري عكست مستويات الأداء الكلي للبنك في تحقيق أهدافه، وذلك عن طريق ابتكار آلية أكثر نجاعة لإدارة المخاطر، مع مواصلة الاجتهاد المستمر في مسائل التدقيق للأداء المالي في البنك بغية تحسين تأدية البنك لأعماله.

كلمات مفتاحية: المخاطر المالية، إدارة المخاطر، الأداء المالي، البنك الوطني الجزائري.

تصنيف JEL: G32، G21.

Abstract:

The study aimed to assess the nature of the relationship between risk management, and financial performance of the National Bank of Algeria. This was achieved by analyzing the impact of both risk indicators, and financial performance indicators, and examining their combined influence on the bank's overall performance. The study employed a descriptive and

* المؤلف المرسل

analytical approach, considered most suitable for its objectives, relying on the bank's financial reports for the period (2014-2021). The results revealed several key findings, notably the existence of an integrative relationship between financial risk indicators and financial performance indicators within the National Bank of Algeria. This relationship reflected the overall performance levels of the bank in achieving its objectives. The study suggests the need for a more effective mechanism for risk management while maintaining continuous efforts in auditing financial performance to enhance the bank's business performance.

Keywords: Financial risks; Risk management; Financial performance; National Bank of Algeria.

Jel Classification Codes: G32 ,G21.

1. مقدمة:

تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر المالية، نتيجة لظهور عوامل مختلفة تعزى في استقلالية مجلس الإدارة وتوقعاته وعمليات التدقيق الداخلي، وكذلك حجم البنك وطبيعة الخدمات المالية، مما أدى بالبنك إلى إيجاد آلية تحد وتقلل هذه المخاطر من جانب، وتحقق أهدافه من جانب أخر، وتعد إدارة المخاطر المالية أحد الأساليب التي من خلالها ترسم صورة واضحة حول كفاءة البنك، وذلك عن طريق تقييم أدائه من حيث مؤشرات المخاطرة ومؤشرات الأداء المالي. مما يساعده في رفع قدرته على مواجهة المخاطر، فضلا عن تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها، ومعرفة كذلك نقاط الضعف والعمل على تقليلها، كل هذا يساهم في تحسين مستويات أداء البنك وبشكل يضمن تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية.

وإزاء هذا الطرح تمت صياغة **إشكالية الدراسة** في صورة تساؤل محوري على النحو الآتي: **ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري؟**

من أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة آنفًا ارتئينا تقسيمها إلى **أسئلة جزئية** في النقاط الآتية:

- فيما تكمن آلية التكامل بين مؤشرات المخاطرة ومؤشرات الأداء المالي في البنوك؟
- فيما تكمن تطورات مؤشر المخاطرة المالية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة البحث؟
- فيما تكمن تطورات مؤشر الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة البحث؟

وقصد الإجابة على الأسئلة الجزئية المذكورة سبقاً ارتأينا الاستعانة **بالفرضيات الآتية:**

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة تكاملية تربط بين مؤشرات المخاطرة والأداء المالي للبنوك؛
- **الفرضية الثانية:** تأثر مؤشرات المخاطرة للبنك الوطني بالتقلبات التي مر بها خلال فترة البحث؛
- **الفرضية الثالثة:** تأثر مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري بالتغيرات الحاصلة.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها في الفقرة الآتية:

التعرف على **الأساس الفكري** للمخاطر المالية والأداء المالي في البنوك، والوصول إلى **درجة تأثير** مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي على البنك الوطني الجزائري، مع **دراسة تأثير** المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

أهمية الدراسة:

وتمثلت في **زاويتين** أولهما **القيمة النظرية (العلمية)** وتنبع من خلال تقديم إطار علمي وفلسفي لأهم أطر تحسين الأداء في البنوك، وتم تناول فيها المرتكزات الفكرية ذات الصلة بهذا الإطار، مع تبيين أوجه التداخل بين المخاطر المالية والأداء المالي لبنك، وعلى أساسها تتخذ كافة القرارات المالية، أما **القيمة التطبيقية (العملية)** انبثق أهميتها في إعطاء صورة واقعية لمستخدمي القوائم المالية عن المعلومات المستخرجة من تلك القوائم والتي تم إعدادها في ظل استخدام المؤشرات لتحسين أداء إدارة البنك للمخاطر، مع محاولة وضع تحليل متكامل من أجل تطبيقه في البنوك الجزائرية للحد من المخاطر المالية، إضافة إلى مساعدة المحللين والمستثمرين على فهم الأرقام المحاسبية والمالية، وبالتالي ترشيد قراراتهم.

منهج الدراسة:

لبلوغ أهداف الدراسة تم الاعتماد على: **المنهج الوصفي** وذلك من خلال استعراض الإطار الفكري المرتبط بمتغيرين المخاطرة والأداء المالي وآلية التداخل والاقتران بينها، و**المنهج التحليلي** عن طريق استخدام التقارير المالية المنشورة لبنك الوطني الجزائري، وذلك في الفترة 2014-2021، والقيام بتحليل وقياس مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي في البنك.

2. الإطار الفكري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية لتحسين أدائها من خلال فهم وإدارة المخاطر المالية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات المخاطر، لتكون هذه المؤشرات عاملا رئيسيا في تحقيق أهدفها وتعزيز أدائها.

1.2 **مفهوم إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية:** يعرف **قاموس** Gastineau, G.L., & Kiritzman, M.P.,1996 لإدارة المخاطر المالية " The dictionary of financial Risk management" مصطلح "**الخطر**" "**Risk** " على أنه: الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة التغيرات غير المؤكدة. (Gastineau & Kritzman, 1996, p. 241) ، وتناولت **لجنة بازل للرقابة المصرفية** Basel Commette On Banking Supervision تعريف إدارة المخاطر من خلال عملية تتضمن تحديد المخاطر الذي تواجه البنك وتقدير مدى تعرضه لتلك المخاطر، واتخاذ إجراءات للسيطرة عليها أو تخفيفها، وإبلاغ الإدارة العليا بشأنها. بهدف ضمان فعالية وكفاءة أنشطة البنك من جهة وضمان موثوقية المعلومات من جهة أخرى. (Supervision, 2011, p. 03) ركز Williams, Smith, & Young على تعريف **إدارة المخاطر المالية** كجزء من إدارة المخاطر نشأت بشكل أساسي في قطاع البنوك كنهج أساسي للتعامل مع مخاطر مالية محددة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر صرف العملات ومخاطر المعاملات، بالإضافة الى مخاطر الاستثمار. وعلى الرغم من وجود هذه المخاطر، إلا أن البنوك لم تولي اهتماما كبيرا لمعالجتها، ولم تكن تمتلك الوسائل الكافية للتعامل مع هذه المخاطر المالية إلا في السنوات الأخيرة. (Williams, Smith, & Young, 1995, p. 26)

وإجمالا لما سبق يمكن تحديد تعريف موحد لإدارة المخاطر المالية بأنها عملية تهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر التي تؤثر على أداء البنوك، من أجل اتخاذ إجراءات للسيطرة عليها أو تقليل من أثرها، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر الصرف والاستثمار، وكذا توفير المعلومات للإدارة العليا بغرض تحقيق الكفاءة والفعالية.

2.2 أهمية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية:

تختص أهميتها في البنوك بالنسبة **لمنظور المودعين** في عمل إدارة مخاطر في تقليل والحد من المخاطر، لتجنب تأثيرها على أموال المودعين، وأما **منظور المساهمين** فتتمثل في تحقيق زيادة في عوائد الاستثمار، وفيما يخص **منظور العاملين** فيكمن عملها في المحافظة على وظيفتهم بالبنك. (عثمان محمد دليل و محمد أحمد شابو، 2021، الصفحات 143-144)، وعموما يمكن إيجازه منافعها في النقاط الآتية: (رفيق محمد يوسف، 2018، صفحة 371)

- مساهمة في تشكيل رؤية واضحة تستند إليها خطط العمل والسياسات؛

- تقدير المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة للوقاية منها دون التأثير على أرباح البنك؛
- تعزيز المعرفة والفهم لتحديد مستويات التعرض للخطر، من خلال السيطرة على التكاليف الحالية والمستقبلية للبنك مما يعزز من استقراره؛
- دعم البنوك في حساب معدل كفاية رأس المال للجنة بازل في ظل المعايير الجديدة.

3.2 العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية:

شغلت هذه العوامل حيز كبير من جذب اهتمام الباحثين في البنوك، إذ أشارت دراسة أجراها (Beaster., el. 2005) لعدة عوامل تتعلق بتنفيذ إدارة المخاطر **وتتضمن هذه العوامل**: استقلالية مجلس الإدارة وتوقعات الإدارة وعملية التدقيق الداخلي، إضافة إلى عوامل أخرى تتضمن حجم المنظمة ونوع الصناعة، وعامل حجم البنك، وطبيعة الخدمات المالية التي تؤدي إلى تقلب الأرباح، وتقلب أسعار الأسهم، إضافة إلى عاملين الإفصاح والشفافية أيضا. وتدل هذه العوامل بشكل إيجابي على وجود مدير تنفيذ للمخاطر مستقل عن كل من مجلس الإدارة والمدير المالي. (محروس العقيلي و عبد الرحمن عبد الدايم، 2015، صفحة 20)

4.2 أقسام المخاطر المالية في البنوك ومؤشراتها:

غالبا ما تقسم هذه المخاطر استنادا الى درجة ارتباطها بالبنك، إلى نوعين رئيسيين وهما: (بن ساعد و صابور، 2021، صفحة 231): **المخاطر النظامية والمخاطر غير نظامية**، وفيما يخص المخاطر التي تواجه البنك فتصنف إلى قسمين أساسيين وهما: (حامد مصطفى تمراز، سيد مصطفى، و عبد الهادي جزولي، 2022، صفحة 353): **مخاطر عامة ومخاطر خاصة**، وقدم (Cabedo & Tirado., el. 2004) تصنيف المخاطر التي يجب قياسها والكشف عنها إلى ثلاث أصناف: (المستوفي حيدر، 2022، الصفحات 1643-1644): **مخاطر الأعمال، المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر المالية.**

وسنقتصر في هذه الدراسة على أبرز **مؤشرات المخاطر المالية** التي تواجه البنوك كالآتي: (فرج العشيبي و الوكيل، 2023، صفحة 51)

- **مؤشر مخاطر الائتمان (CR)**: تتعلق بقدرة المقترضين على سداد واحتمال فشلهم في ذلك؛
- **مؤشر مخاطر السيولة (LR)**: وتعني عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب؛

- **مؤشر مخاطر رأس المال (CAP.R)**: تتعلق بعدم كفاية رأس المال للبنك من أجل حماية مصلحة المودعين والمقترضين وأصحاب المصالح الأخرى؛
- **مؤشر مخاطر معدل الفائدة (LRR)**: تنشأ بسب تقلب أسعار الفائدة على الخصوم والأصول لدى البنك، هذا ما يجعل البنك عرضة للمخاطر. (مصطفى متولي قنصورة، 2023، صفحة 1051)

3. الإطار الفكري للأداء المالي وعلاقته بالإدارة المخاطر

تعد مؤشرات الأداء المالي مقياس لمدى نجاح البنك في إنجاز مهامه وأنشطته بكفاءة وفعالية.

1.3 مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية

أصل مصطلح "**الأداء**" مستمد من الكلمة الفرنسية (**performer**) التي تعني إعطاء، ثم أخذت في اللغة الإنجليزية مصطلح (**performance**) حيث تعني إنجاز العمل. (عبد السلام نمر جابر، 2018، صفحة 18)، حيث اختلف الباحثون ومفكرو الإدارة في صياغة تعريف عام محدد للأداء، نظرا لرؤيتهم من **منظورين مختلفين، فالبعد الأول** تجسد في ربط الأداء بالنتائج والخطط والأهداف التي تم تحقيقها ومقارنتها بتلك التي تم تحديدها مسبقا، أما **البعد الثاني** فتجسد في قدرة البنك على استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. (عادل محمود عوض، 2021، صفحة 381)، كما يعرف **الأداء المالي** على أنه أداة لتصحيح التغييرات والمشكلات والعقبات التي قد تنشأ أثناء عمل البنك، (بن جدو و موهوب، 2021، صفحة 324)، أما فيما يخص **معايير الأداء** (**performance standards**) فتعرف على أنها معايير قياسية يمكن لإدارة البنك استخدامها كأساس للتقييم والمراجعة، يمكن إيجازها في الشكل الآتي: (انتصار طه، 2018، الصفحات 45-46)

الشكل 1: معايير الأداء

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (انتصار طه، 2018، الصفحات 45-46)

- **معيار الكفاءة Efficiency**: يعكس حسن استخدام البنك للموارد المتاحة من (العمال، رأس المال، الوقت)؛
- **معيار الفعالية Effectiveness**: يعني مدى تحقيق أهداف البنك العامة أو الأهداف الفرعية؛
- **معيار الإنتاجية Productivity**: يتمثل في مقارنة العلاقة النسبية للمخرجات بالمدخلات؛
- **معيار الجودة Quality**: تشمل معايير الجودة توقعات العملاء كالسرعة والدقة والاستجابة.

وإجمالا لما سبق يتضح لنا بأن البنوك في ظل هذا المفهوم تعتمد بدرجة كبيرة على استخدامها للموارد المتاحة، وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة للوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية في جميع عملياتها وأنشطتها، معتمدة بذلك على تصحيح التغيرات والمشكلات التي تنشأ في ظل وجود معايير الكفاءة والفعالية والإنتاجية والجودة.

2.3 أهمية الأداء المالي في البنوك التجارية:

تبرز أهمية الأداء المالي في رؤية **منظورين مختلفين، فالعام** مصمم لتقييم أداء جهود البنوك، بطريقة تخدم مستخدمي البيانات الذين يمتلكون مصالح مالية فيها، وذلك من أجل تحليل جوانب القوة والضعف، واستخلاص النتائج واستخدامها لتوجيه القرارات المالية للمستخدمين، أما **الخاص** تنعكس أهميته في إطار مراقبة نشاط البنوك والتحقق من سلوكها ومراقبتها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه أداءها في الاتجاه الصحيح من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات تصحيحية (بن جدو، 2021، صفحة 4)، بالإضافة إلى المنظورين سالفة الذكر، هناك بعض العناصر التي تسهم في تحسين أداء البنوك، تأتي هذه العناصر ضمن البنود الآتية: (جبار عبد اليعقوبي و غربال، 2023، صفحة 1315)

- يوضح الموقع الاستراتيجي للبنوك ضمن إطار محدد، مما يؤدي إلى تعزيز مكانته؛
- يمثل مؤشرا لقدرة البنوك في تحقيق أهدافها؛
- يحقق التنسيق بين جميع أنشطة البنوك وعبر مستويات الإدارة؛
- يرسي أساسا متينا لتوجيه البنوك في اتخاذ القرارات المناسبة؛
- يمثل أداة إقناع لدائنين وتشجيعهم على توفير التمويل المناسب.

3.3 العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية:

تتعرض البنوك لجملة من المتغيرات الخارجية تقتضي على إدارة البنك مسؤولية مراقبة والتحكم فيها، إذ يمكن التنبؤ بتأثير هذه العوامل والنتائج المستقبلية لها، كما تملك أيضا جملة من المتغيرات الداخلية والتي يمكن لإدارتها التحكم والسيطرة عليها بهدف تحقيق العوائد المتوقعة وتقليل التكاليف. (فيصل الصائغ و عويض الحربي، 2022، صفحة 291) ، ويمكن توضيح **هذه العوامل** في الجدول الآتي:

الجدول 1: العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
حجم السيولة المتاح للبنوك	السياسات المالية الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة
تكلفة الحصول على رأس المال	مدى رضا العمال عن البنك وخدماته
مستوى الرافعة المالية للبنوك	المخاطر التي تواجه البنوك
كفاءة البنوك في استخدام الموارد المالية المتاحة	القوانين المفروضة من قبل الجهات الرقابية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (عادل محمود عوض، 2021، الصفحات 381-382)

4.3 أقسام الأداء في البنوك التجارية ومؤشراته:

ينقسم الأداء المالي في البنوك إلى نوعين أساسيين، **أولهما الأداء المالي** ويرتكز على التحليل المالي في معرفة نتيجة الأداء، وهذا ما ترتكز عليه دراستنا الحالية. **ثانيهما الأداء غير المالي**: وفيه تستخدم مؤشرات (غير مالية) تشغيلية لقياس أدائه. (ظاهر ممدوح بشاشو، 2019، صفحة 35)

من بين المؤشرات المعتمدة لدى البنوك نختار **مؤشرات الربحية** والتي تقوم بقياس قدرة البنك على استخدام أصوله بشكل يحقق مستويات ربحية مقبولة وتحقيق أداء مالي متميز. (يوسفي، 2023، صفحة 389)، إذ تتمثل **هذه المؤشرات** فيما يلي: (عيسى قبقب، 2023، صفحة 259)

- **مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)**: يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لحقوق الملكية؛
- **مؤشر العائد على الأصول (ROA)**: يقيس هذا المؤشر قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استخدام أصوله؛
- **مؤشر هامش الربح (PM)**: يظهر هذا المؤشر فعالية البنك في تحقيق عوائد بأدنى تكلفة؛

- **مؤشر منفعة الأصول (AU)**: يعكس هذا المؤشر قدرة البنك على استغلال أصوله بأقصى حد.

4.4آلية التكامل بين مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات المخاطرة المالية في البنوك

اتفق كل من (Ballou et al., 2006; Calandro and Lane, 2006; Emst and Young, 2009)على أهمية وجود مؤشرات جيدة للمخاطر المالية تتوازى مع مؤشرات الأداء المالي للبنك، حيث تلك المؤشرات تساهم في تقليل المخاطر وضبطها وتحديد مستوى الخطر المقبول والامتثال للتشريعات، بالإضافة إلى ذلك تقدم تحذيرات مبكرة لإدارة البنك فيما يتعلق بالعوامل الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على تحقيق الأهداف، كما يسهم استخدام مؤشرات المخاطرة المالية جنبًا إلى جنب مع مؤشرات الأداء المالي في البنك إلى توفير صورة شاملة حول مدي تقدم استراتيجية إدارة المخاطر البنك في تحسين أدائها. (الدواتي، 2017، صفحة 159)، والشكل الآتي يبين هذه الصورة.

الشكل 2: أنموذج علاقة مؤشرات المخاطرة المالية بمؤشرات الأداء المالي

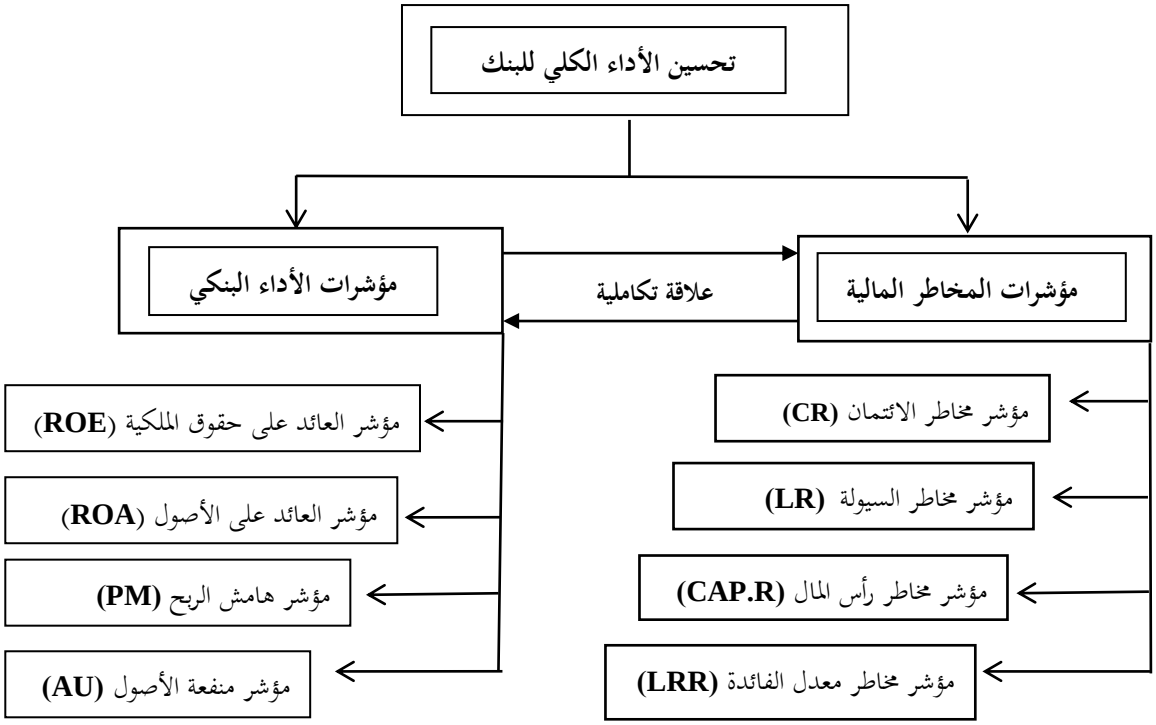

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الإطار الفكري للدراسة.

إن العلاقة مباشرة بين مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي في البنك، تعكس كيفية تأثير مؤشرات المخاطرة، والتي تشكل معوقات للبنك في تحقيق أهدافه، لذا يجب على إدارة البنك الاهتمام جيدا بهذه المخاطر بصورة خاصة، والتي تنعكس بدورها على أدائه المالي، حيث أن كل ارتفاع في مستوى المخاطر يتبعه انخفاض في مستويات الأداء المالي للبنك والعكس صحيح، وتحقيقه لتوازن أمثل بين هذه المؤشرات يؤدي إلى تحسين الأداء الكلي للبنك، وهذا ما يترجم **العلاقة التكاملية** بينهم، وعليه لابد لإدارة البنك من تحليل وتقييم هذه العلاقة واتخاذ الإجراءات المناسبة، وذلك عن طريق مراقبة دورية لمؤشرات المخاطرة وتقييم مدى تأثيرها على الأداء المالي للبنك.

4. الإطار العملي لأثر إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

تلعب الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية دورا حاسما في تشكيل الأداء المالي للبنوك، ويعد البنك الوطني الجزائري مثال جيد في هدا الصدد، حيث تم تطرق إلى فحص مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي، بهدف تقديم مساهمة برؤية لفهم طبيعة العلاقة على أداء البنك.

1.3 تحليل عناصر البيانات المالية المجمعة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021):

تسعى الدراسة إلى تحليل أداء البنك الوطني الجزائري، حيث تم التطرق أولا إلى أهم عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج المجمعة لها، ثم التطرق إلى مجموعة من مؤشرات قياس المخاطر المالية، ومؤشرات الأداء المالي، يبين الجدول الموضح أدناه مؤشرات الميزانية وجدول حساب نتائج كالاتي:

الجدول 2: أداء مؤشرات الميزانية وجدول حساب النتائج للبنك الوطني في الفترة 2014–2021 (مليون دج)

بإمكاننا أيضا تتبع أداء مؤشرات الميزانية وجدول حساب النتائج بشكل أكثر وضوحا من خلال الشكل البياني أدناه:

الشكل 3: أداء أهم عناصر الميزانية وجدول حساب النتائج للبنك الوطني الجزائري في الفترة (2014–2021)

السنوات	النتيجة الصافية	اجمالي الاصول	النقدية	حقوق الملكية	إجمالي الإيرادات	مجموع الودائع	مجموع القروض	صافي خسائر القروض	الأصول الحساسة اتجاه الفوائد
31-12-2014	29784	2620619	318234	200017	113477	1964876	1905335	74801	1942732
31-12-2015	29538	2719081	325841	224452	142417	2018392	2151852	59647	2170872
31-12-2016	31420	2843371	305735	242257	132077	1551709	1869587	56431	1883833
31-12-2017	29987	2828633	298863	265230	117438	1899519	1993448	45735	2009876
31-12-2018	35832	3082299	337317	288240	141316	2213933	2226378	45566	2245063
31-12-2019	19064	3491983	431208	299419	142061	2464021	2557852	87266	2580493
31-12-2020	23048	3440271	204208	320743	139065	2640958	2466159	55185	2494766
31-12-2021	46690	4481253	331762	380490	149033	2051397	2722290	64516	2755681

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (البنك الوطني الجزائري، 2023).

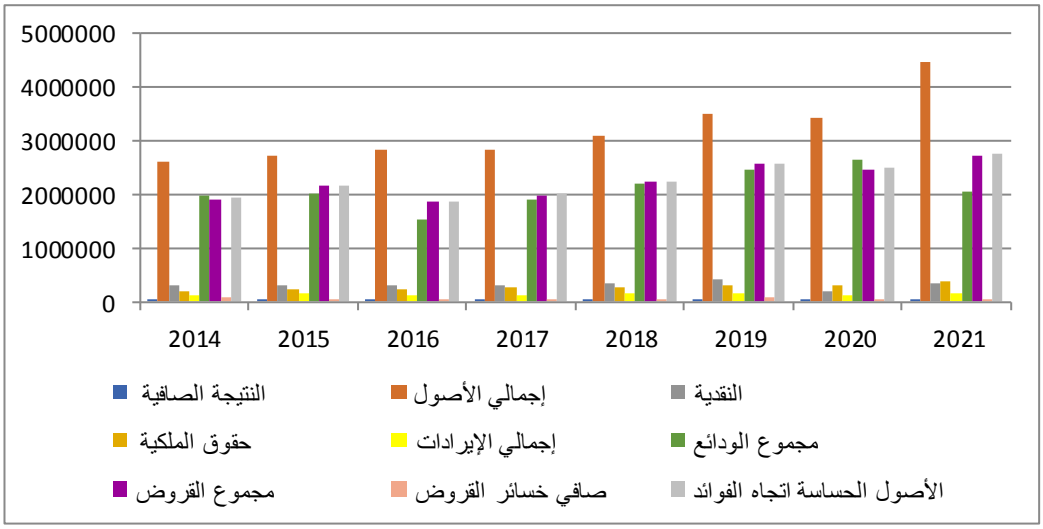

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2) ومخرجات برنامج (EXCEL).

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) أعلاه يمكن القول أن **النتيجة الصافية** عرفت ارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 29784 عام 2014 إلى 46690 عام 2021 وهذا ما عكس كفاءة البنك، إلا أنها عرفت تذبذبا خلال عامين 2019 و2020 بسبب القروض الممنوحة، ولقد ارتفع

اجمالي الأصول من 2620619 عام 2014 إلى 4481253 عام 2021، ويعكس هذه الارتفاع قدرة البنك على جذب الودائع ومنح القروض للعملاء من خلال توسع في أنشطته واستثماراته، مما أسهم في الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة، إلا أن **النقدية** تميزت بالتذبذب طول الفترة الدراسة، لتعود في الارتفاع في السنوات الأخيرة حيث بلغت عام 2021 قيمة 331762 مما بين قدرة البنك على تلبية احتاج السيولة ومواجهة المخاطر المالية، في حين تظهر هناك زيادة تدريجية في **حقوق الملكية**، عززت من قدرته على تحمل المخاطر نتيجة لامتلاكه رأس مال معتبر، كما أن **إجمالي الإيرادات** شهدت هي الأخرى زيادة تدرجية ومتذبذبة، بسبب نمو أنشطة البنك، وكذلك عرفت **مجموع الودائع** ارتفاعا في فترة الدراسة، ما زاد ثقة العملاء فيه، ولقد انعكس الارتفاع في إجمالي الودائع بالإيجاب على **اجمالي القروض** الممنوحة من قبل البنك، ونظرا لتحسن إدارة مخاطر القروض في البنك وتقليل من المخاطر المالية فقد عرفت **صافي خسائر القروض** انخفاضا من 74801 في 2014 الى 64516 في عام 2021، أما فيما يخص **الأصول الحساسة اتجاه الفوائد** فعرفت تقلبات أيضا طول الفترة، لكن بقيت في حالة ارتفاع، حيث بلغت أكبر قيمة عام 2021 ب 2755681، مما دل على قدرة البنك في إدارة أصوله والتزاماته وتحقيقه لهامش ربح.

2.4 تحليل تطور مؤشرات المخاطرة المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2021):

يتطرق هذا التحليل إلى التطور الديناميكي لمؤشرات المخاطر المالية للبنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال فحص هذه المؤشرات بغرض الفهم وتقديم رؤية حول درجة قدرة البنك على تحمل المخاطر لبنك، وفيما يلي **هذه المؤشرات**:

الجدول 3: تطور مؤشر مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

البيان	مؤشر CR = (مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض) ×100								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	معدل
مخاطر الائتمان	3.93	2.77	3.02	2.29	2.05	3.41	2.24	2.37	2.76

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

من خلال تحليل الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض لمخاطر الائتمان، من 3.93% في عام 2014 إلى 2.37% في عام 2021، يعزى هذا الانخفاض إلى تحسن جودة محفظة القروض للبنك، وفي الفترة 2014 إلى غاية عام 2018 تراجع مؤشر الائتمان من 3.93% إلى 2.05% على التوالي، يرجع إلى حصول خسائر طفيفة في القروض الممنوحة، ليعود إلى الارتفاع عام 2019 بسب انخفاض مخصصات خسائر القروض مقارنة بإجمالي القروض، مع انخفاض في صافي ربح البنك نتيجة زيادة تكلفة دين على هذه المخاطر، وهذا ما أثر سلبا على مؤشر العائد على حقوق الملكية **ROE**، ثم انخفضت في عام 2020، حيث بلغ معدل المخاطر2.76%، دل على محاولة البنك في التحكم والسيطرة عليها.

الجدول 4: تطور مؤشر مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

البيان	مؤشر **LR** = (النقدية /إجمالي الأصول) ×**100**								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	**معدل**
مخاطر السيولة	12.14	11.98	10.75	10.57	10.94	12.34	5.94	7.40	10.26

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

في عام 2014 نلاحظ ارتفاع في مؤشر مخاطر السيولة ب 12.14%، ثم بدأ في الانخفاض بشكل تدريجي خلال السنوات 2015، 2016، 2017، مما يدل على أن البنك قام بحل مشكلة الالتزامات قصيرة الأجل، ثم ارتفع قليلا عام 2018، ليسجل البنك في 2019 أكبر نسبة في مؤشر مخاطر السيولة بـ 12.34%، نتيجة زيادة الالتزامات قصيرة الأجل مقارنة بالنقدية المتاحة داخل البنك، وهذا ما يؤثر على مؤشر العائد على الأصول **ROA** بسلب، لتعود هذه النسبة في الانخفاض خلال السنتين 2020، 2021، بـ 5.94%، 7.40% على التوالي، ومع بلوغ معدل مخاطر السيولة نسبة 10.26% عكس استجابة البنك الوطني الجزائري لمتطلبات السيولة وقدرته على تغطية مسحوبات الودائع من قبل الزبائن، بالإضافة إلى اهتمامه بتحقيق التوازن بين السيولة والأصول.

الجدول 5: تطور نسبة مخاطر رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

البيان	مؤشر **CAP.R** = (إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول) ×**100**								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	**معدل**
مخاطر رأس المال	7.63	8.25	8.52	9.38	9.35	8.57	9.32	8.49	8.69

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

نلاحظ في عام 2014 كان مؤشر مخاطر رأس المال بقيمة 7.63%، لاعتماد البنك الوطني الجزائري على حقوق الملكية مقارنة بإجمالي أصوله في تمويله، ما انعكس سلبا على مؤشرين **ROE** و**ROA**، ثم بدأ في الارتفاع تدرجيا ليصل إلى أعلى قيمة له 9.38% في عام 2017، بسبب قيام البنك بتوسيع نشاطه التمويلي، مما زاد في درجة أمان البنك واستقطابه لمودعين جدد، ثم تتراجع خلال السنوات 2018 و2019 و2020 بـ 9.35%، 8.57%، 9.32% على التوالي، مما يدل على قدرة البنك في التحكم في معدل المخاطرة وقدرته على امتصاص الخسائر، ليسجل أقل قيمة 8.49% عام 2021، ما ينعكس بالإيجاب على مؤشر **ROE** ، مما يعني أن البنك له القدرة على مواجهة مخاطر رأس المال التي تشملها موجوداته.

الجدول 6: تطور نسبة مخاطر سعر الفائدة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

البيان	**مؤشر LRR = (الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة/إجمالي الأصول) ×100**								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	**معدل**
مخاطر سعر الفائدة	0.74	0.79	0.66	0.71	0.72	0.73	0.72	0.61	0.71

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

يتضح من الجدول ان البنك له قدرة على التعامل مع تقلبات أسعار الفائدة، حيث في سنة 2014، كان مؤشر سعر الفائدة منخفض بقيمة 0.74%، ثم ارتفع قليلا سنة 2015 إلى 0.79%، مما يعني أن البنك واجه مخاطر قليلة بسبب تغيرات أسعار الفائدة المفاجئة، مما أثر على هامش الربح **PM** بسب زيادة تكاليف الاقتراض، ليعود إلى الانخفاض سنة 2016، وخلال السنوات 2017، 2018، 2019،2020، كانت0.71%، 0.72%، 0.73%، 0.72%، على التوالي، حيث نلاحظ تقلب طفيفة ومتقاربة، مما يشير إلى استمرارية استقرار البنك في التعامل مع تغيرات أسعار الفائدة، وسجل البنك أقل قيمة 0.61% في سنة 2021، بسبب قيامه بتكييف هيكل أصوله لتقليل من تأثيرات سعر الفائدة، وبمعدل قدره 0.71% لجميع السنوات، يدل على تحسن استراتيجية البنك المعمول بها.

بإمكاننا أيضا تتبع أداء تطور مؤشرات المخاطرة المالية بشكل واضح الشكل البياني التالي:

الشكل 4: تطور مؤشرات المخاطرة المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

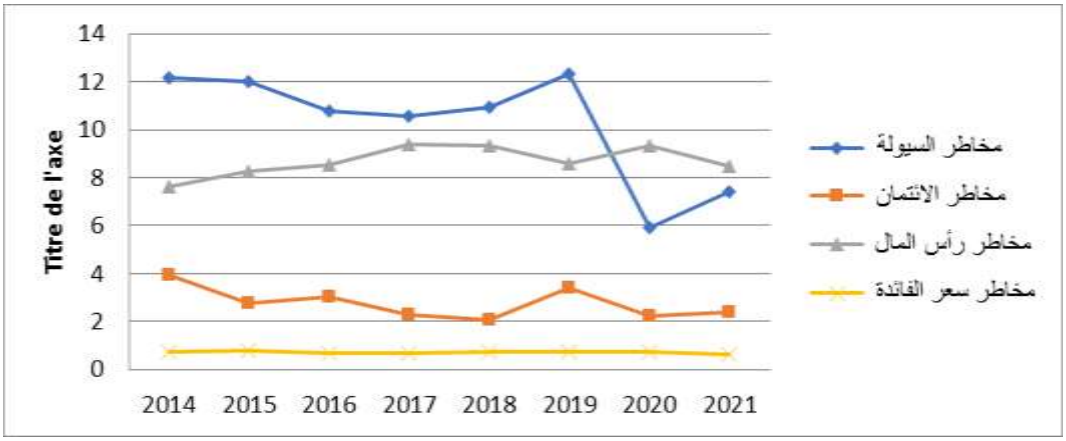

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (3)، (4)، (5)، (6).

يتضح من خلال الشكل رقم (4) تطورات مؤشر المخاطرة المالية لبنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2021، حيث نلاحظ انخفاض في مؤشر مخاطر السيولة، دل ذلك على قدرة البنك على تغطية مسحوبات الودائع من قبل الزبائن ، أما مؤشر مخاطر الائتمان أيضا عرفت انخفاضا خلال الفترة ويعود إلى تحسن إدارة القروض ومنحها للعملاء بفعالية، وبخصوص مؤشر مخاطر رأس المال كان متذبذبا، أما مؤشر مخاطر سعر الفائدة كان مستقرا طيلة الفترة، دلالة على استقرار البنك في مواجهة تقلبات أسعار الفائدة، كل هذه التطورات تعكس محاولات إدارة البنك الوطني الجزائري في تقليل أثر المخاطر المالية على أدائها المالي.

3.4 تحليل تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

يتطرق هذا التحليل إلى تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، من خلال تحديد وتدقيق في مقاييس الأداء الرئيسية للبنك، وفيما يلي **هذه المؤشرات:**

الجدول 7: تطور العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

البيان	مؤشر ROE = (النتيجة الصافية/إجمالي حقوق الملكية) ×100								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	معدل
عائد على حقوق الملكية	14.89	13.16	12.97	11.31	12.43	6.37	7.19	12.27	11.32

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

من خلال تحليل الجدول نلاحظ انخفاض في مؤشر عائد على حقوق الملكية خلال فترة (2014-2021)، من 14.89% إلى12.27% على التوالي، يعود هذا التراجع إلى انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بإجمالي حقوق الملكية، مع حدوث تقلبات خلال السنوات 2015،2016 ،2017، ليتم تسجيل أقل نسبة سنة 2019، بقيمة 6.37%، نتيجة زيادة في مخاطر الائتمان ونقص في رأس المال البنك، مما سبب للبنك تحديات في توزيع الأرباح على المساهمين، وهذا ما عكسه معدل المؤشر11.32%.

الجدول 8: تطور العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

البيان	مؤشر ROA = (النتيجة الصافية/إجمالي الأصول) ×100								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	معدل
العائد على الأصول	1.14	1.09	1.11	1.06	1.16	0.55	0.67	1.04	0.98

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

انطلاقا من الجدول أعلاه، يلاحظ تقلبات خلال فترة الدراسة، حيث في سنة 2014 سجلت نسبة 1.14% لتبدأ في انخفاض في السنوات الثلاث المتتالية بنسب 1.09%، 1.11%، 1.06%، راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية بالنسبة لإجمالي الأصول، وفي سنة 2018 سجلت أعلى قيمة بـ 1.16%، تدل على ارتفاع في النتيجة الصافية مقارنة بالأصول أي ارتفاع مردودية الأصول، مما يعني تحسن أداء البنك من حيث العمليات المصرفية التي يقوم بها، لتشهد تسجيل أقل نسبة 0.55% سنة 2019، مما دل على انخفاض الأداء المالي للبنك بسبب تراجع النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول، وتأثره بكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، نتيجة زيادة البنك لمصروفاته، ثم تعود النسبة إلى الارتفاع من جديد خلال سنة 2020 و2021 بـ 0.67%، 1.04% على التوالي، أما المعدل فقد بلغ 0.98% وهي نسبة قليلة ترجح إلى أن البنك الوطني الجزائري تعرض لتغيرات في إيراداته، غير أنه كلل محاولاته من أجل تحسينها ومواجهتها وهذا ما شهدناه طلية فترة الدراسة.

الجدول 9: تطور معدل هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

البيان	مؤشر PM = (النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات) ×100								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	معدل
هامش الربح	26.25	20.74	23.79	25.53	25.36	13.42	16.57	31.33	22.87

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

من ملاحظة الجدول أعلاه، تظهر لنا أن هناك تقلبات في مؤشر هامش الربح، حيث كانت في سنة 2014 نسبة 26.25%، وفي عام 2019 سجلت نسبة 16.57% راجع إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض بسبب زيادة بمخاطر الائتمان، أما في 2021 كانت نسبة 31.33% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، تعكس تحقيق البنك لأداء جيد نتيجة قدرته الرقابية على النفقات، وتم تسجيل خلال كل من السنوات 2016، 2017، 2018، نسب 23.79%، 25.53%، 25.36% على التوالي، تدل على الارتفاع في النتيجة الصافية مقارنة بمجموع الإيرادات، بالإضافة إلى تحقيق البنك لمعدل 22.87%، مما يعني أن البنك الوطني الجزائري قاوم من أجل تحقيق أرباح معتبرة خلال القيام بنشاطاته.

الجدول 10: تطور منفعة الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014–2021)

البيان	مؤشر AU = (إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول) ×100								
الفترة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	معدل
منفعة الأصول	4.33	5.24	4.65	4.15	4.58	4.07	4.04	3.33	4.30

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

نلاحظ من الجدول في الأعلى أن مؤشر منفعة الأصول يتراوح متوسط معدله حوالي 4.30%، مما دل على استفادة البنك من أصوله في تحقيق إيراداته، كما شهد هذا المؤشر تقلبات سنوية من 4.33% الى 4.04% خلال السنوات الممتدة بين 2014 و2020، لتسجل أعلى نسبة في سنة 2016 بـ 4.65%، مما يعني أن إجمالي الإيرادات جيد مقارنة بإجمالي الأصول، وفي سنة 2021 انخفضت المنفعة بشكل ملحوظ لتكون هي أقل نسبة طيلة الفترة بـ 3.33%، نتيجة قيام البنك بتقليل إراداته وزيادة في الأصول، وهذا راجع إلى البنك بإتباعه استراتيجية خاصة من أجل تحسين أدائه.

ويمكن أيضا تتبع أداء تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري كما يلي:

الشكل 5: تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2021)

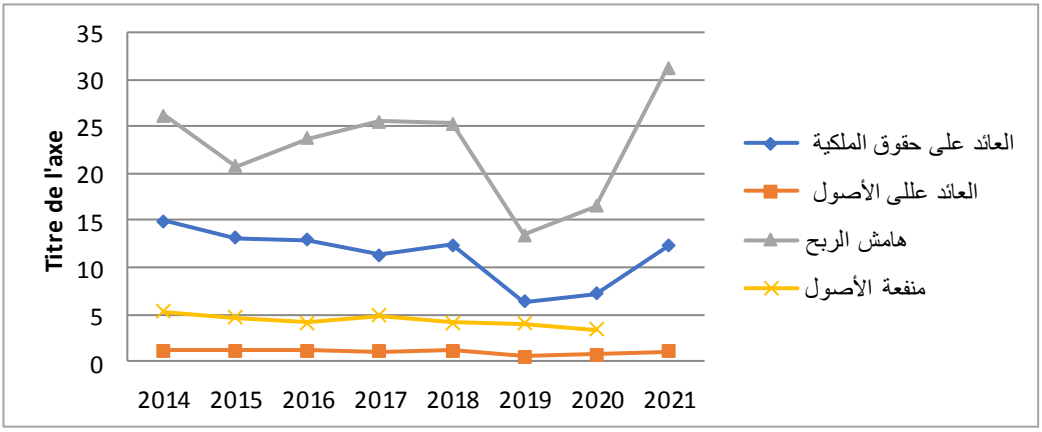

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (7)، (8)، (9)، (10).

من خلال الشكل رقم (5)يتضح لنا تطورات مؤشرات الأداء المالي، حيث عرف مؤشر العائد على حقوق الملكية تقلبات كثيرة وقعت للبنك نتيجة تحديات في تحقيقه أرباحه، أما فيما يخص مؤشر العائد على الأصول فكان في مستويات مختلفة مرجحة بانخفاضات في نتائجه المحققة وزيادة في تكاليفه، يليه مؤشر هامش الربح للبنك والذي عرف تذبذبات طيلة الفترة بسب تعرض البنك لتحديات مختلفة لتحقيق إيرادات والزيادة في ربحيته، أما مؤشر منفعة الأصول فكان مستقرا تقريبا دلالة على أن البنك عمل على المواءمة بين إيراداته وأصوله، كل هذه التغيرات تعكس المخاطر التي تعرض لها البنك الوطني الجزائري ومحاولته مواجهتها خلال الفترة 2014-2021.

يمكن أن نقول في ضوء ما سبق أن هناك **علاقة تكاملية** بين مؤشرات المخاطرة المالية ومؤشرات الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري، مما أسهم في تحسين مستويات أدائه الكلي في الفترة 2014-2021.

5. خاتمة: بعد استعراض المتغيرات الأساسية والتي تتمثل في إدارة المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك بصفة عامة والبنك الوطني الجزائري بصفة خاصة، خلصت إلى تسليط الضوء على أربعة مؤشرات لكل من متغيري الدراسة، وذلك من أجل تحديد العلاقة المتداخلة والمتبادلة بينهما.

1.5 نتائج: خلصت الدراسة إلى **جملة من النتائج:**

حيث تكمن **نتائج الجانب الفكري** في: تعد كل من مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال ومخاطر معدل الفائدة، من **أهم** المخاطر المالية التي تواجه البنك الوطني الجزائري، ويصنف كذلك العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، هامش الربح ومنفعة الأصول، كمؤشرات لقياس ربحية؛

أما نتائج **الجانب العملي** فتظهر في ناحية قياس مؤشرات المخاطرة المالية، حيث دلت نتائج على أن البنك الوطني الجزائري شهد انخفاض في كل من مؤشر مخاطر السيولة ومؤشر مخاطر الائتمان، مع حدوث تذبذب في مؤشر مخاطر رأس المال واستقرار في مؤشر مخاطر سعر الفائدة، تعكس تحسن إدارة البنك الوطني الجزائري لمخاطره، أما فيما يخص ناحية قياس مؤشرات الأداء أظهرت نتائج على أنه واجه تقلبات في مؤشر العائد على حقوق الملكية، مع انخفاض في مؤشر العائد على الأصول، أما مؤشر هامش الربح كان متذبذبا، مع استقرار في مؤشر منفعة الأصول، عكست المخاطر التي تعرض لها، ومحاولته مواجهتها. **مع استخلاص** وجود علاقة تكاملية بينهما، حيث أن إدارة المخاطر المالية ترتب عليها تخفيض مستويات المخاطرة، وهي ما أعطت صورة حول تحسن مستوى الأداء الكلي للبنك في تحقيق أهدافه خلال الفترة 2014-2021.

2.5 توصيات: لتحقيق وتنفيذ المستهدف نحو طبيعة علاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي **يجب على البنك** ما يلي:

- تعزيز الاهتمام بإدارة المخاطر المالية والعمل على تطويرها، عن طريق تطبيق نظم معلومات آلي، من أجل تحديد وقياس المخاطر تبعا لمؤشرات المخاطرة، وفي ضوء التقارير التي يصدرها البنك؛
- العمل على رفع كفاءة البنك الوطني الجزائري، وذلك سواء من ناحية الربحية أو المخاطرة؛
- على البنك الوطني الجزائري، تعزيز الدورات والندوات المتعلقة بتحليل مؤشرات البنك؛
- ينبغي عليه ابتكار آلية أكثر نجاعة لإدارة المخاطر، مع مواصلة الاجتهاد في مسائل التدقيق المستمر للأداء المالي بغية تحسين الأداء الكلي للبنك بشكل أفضل ومرجعية أعمق.

6. قائمة المراجع:

- Gastineau, G. L., & Kritzman, M. P. (1996). The dictionary of financial risk management (2 ed.). Frank J. Fabozzi associates.
- Supervision, B. C. (2011). *principles for the sound management of operational risk* . Switzerland .
- Williams, C. A., Smith, M. L., & Young, P. C. (1995). *Risk management and insurance* . N.Y New York: McGraw – Hill.

- أبوراوي عيسى قبقب. (2023). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج دوبونت (Dupont) "دراسة تحليلية من مصرف شمال أفريقيا". *مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية*(15)، الصفحات 266-253.
- افتخار جبار عبد اليعقوبي، و أحمد غربال. (2023). أثر نظم المعلومات المصرفية والرقمنة المالية على الأداء المالي لعدد من المصارف الأهلية العراقية. *مجلة الدراسات المستدامة*، *5*(2)، الصفحات 1327-1305.
- البنك الوطني الجزائري. (2023). *التقارير السنوية*. الجزائر. تم الاسترداد من https://bit.ly/4bhbqZ5
- إمان يوسفي. (2023). المخاطر المالية وأثرها في الأداء المالي للمصارف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2015-2021. *مجلة المنهل الاقتصادي*، *6*(1)، الصفحات 398-379.
- أمينة بن جدو. (2021). بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
- أمينة بن جدو، و مسعود موهوب. (2021). بناء نموذج هيكلي لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة بين 2005-2019. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، الصفحات 336-321.
- آية عادل محمود عوض. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*(3)، الصفحات 394-370.
- بدر الدين فرج العشيبي، و نادية الوكيل. (2023). مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية "دراسة على القطاع المصرفي في ليبيا". *مجلة جامعة بنغازي العلمية*، *36*(1)، الصفحات 47-59.
- حنان عبد السلام نمر جابر. (2018). أثر تطبيق معايير الأداء المالي على أداء المدقق الداخلي في قطاع الإدارة المالية العامة بالأردن: دراسة ميدانية (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، الأردن: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- دليدا محمد عادل الدواتي. (2017). *أثر التكامل بين القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الاستراتيجية على الأداء التنافسي للبنوك (دراسة تجريبية على عينة من البنوك التجارية)*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عبد الحسين حميد المستوفي حيدر. (2022). أهمية الإفصاح عن المخاطر خلال دورة حياة المؤسسة المالية. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، *5*(2)، الصفحات 1664-1640.
- عبد الرحمان بن ساعد، و سعاد صابور. (2021). محاولة تقييم أثر إدارة المخاطر المصرفية على أداء المؤسسات المالية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010-2018. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، *24*(10)، الصفحات 248-229.
- عبد المطلب عثمان محمد دليل، و إسماعيل محمد أحمد شابو. (2021). أهمية كفاءة إدارة المخاطر في تقويم الأداء المالي والإداري بالمصارف التجارية (دراسة حالة مصرف المزارع التجاري). *المجلة العربية لنشر العلمي*(35)، 160-136.
- عبد الوهاب انتصار طه. (2018). أثر إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي لقطاع البترول في مصر. *مجلة الخدمات الاجتماعية*، *8*(59)، الصفحات 62-40.

- عمار ظاهر ممدوح بشاشو. (2019). أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر في تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان– (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- ليلى محروس العقيلي، و سلوى عبد الرحمن عبد الدايم. (2015). أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الأزمة المالية (دراسة تطبيقية على البنوك العربية). *مجلة البحوث المحاسبية، 2*(1)، الصفحات 68-1.
- محمد حامد مصطفى تمراز، سيد محمد سيد مصطفى، و سحر عبد الهادي جزولي. (2022). تقييم نظام إدارة المخاطر المصرفية في ظل معيار التقارير المالية IFRSN,9 والمعيار المحاسبي المصري (47): دراسة اختبارية. *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*(2)، الصفحات 374-349.
- مها رفيق محمد يوسف. (2018). أثر عمليات التوريق المصرفي على إدارة مخاطر السيولة. *مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثاني حول إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية. 1* ، الصفحات 388-361. الغردقة مصر: جامعة جنوب الوادي.
- مها فيصل الصائغ، و سلمى عويض الحربي. (2022). أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي(تداول): دراسة تطبيقية– المملكة العربية السعودية. *مجلة البحوث التجارية، 44*(1)، الصفحات 334-282.
- مها مصطفى متولي قنصورة. (2023). أثر استخدام المشتقات المالية على إدارة المخاطر في البنوك (دراسة حالة البنك الأهلي خلال الفترة 2018-2002) . *مجلة التجارة والتمويل*(1)، الصفحات 1067-1029.